التكاليف الاقتصادية للحرب في سورية خلال عشر سنوات

إعداد : خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

دراسة
مارس / أذار 2021

المحتويات

مقدمة 03

أولاً:الكلفة المباشرة على المؤسسات والبنى التحتية والمباني والإنتاج 05

ثانياً:تكاليف النظام المباشرة لخدمة الحرب 09

ثالثاً:التكاليف التي تحملتها روسيا 16

رابعاً:التكاليف التي تحملتها إيران 18

الخلاصة والنتائج 22

مقدمة

اندلعت الاحتجاجات السورية منذ آذار/مارس 2011، لتأخذ منحنى متصاعد من حيث الرقعة التي شملتها الاحتجاجات، وكذلك سوية القمع الذي اتخذته السلطة كمنهج في مواجهة هذه الاحتجاجات، التي أخذت أشكال متنوعة على شكل مظاهرات جماهيرية أو حملات اضراب ومقاطعة شلّت الحركة التجارية في بعض المدن الرئيسية.

ماهي إلا أشهر قليلة حتى بدأ الصراع يأخذ منحى أكثر عنفاً ودموية، وانتقل النظام السوري من استخدام السلاح الفردي إلى سلاح المدفعية والطيران الذي استُخدم أواخر عام 2011 في اقتحام حي بابا عمرو في مدينة حمص، مما تسبب بخسائر في الأرواح وكذلك المساكن، ومع حملات عسكرية أشد عنفاً كتلك التي توجهت ضد مدينة حمص أو ريف دمشق أو بعض مدن حلب وإدلب نجد أن القصف طال بنى تحتية من أفران ومحطات مياه وكهرباء وشبكات اتصالات، علاوة على المساكن والمدارس والأسواق.

تراجع الحياة الاقتصادية واستهداف البنى التحتية والمؤسسات الخاصة دفع عدداً كبيراً من التجار ورجال الأعمال للخروج من سورية على مدار السنوات الماضية، وما زالت محاولات الخروج مستمرة حتى الآن. ولكن السمة العامة التي نستطيع أن نراها اليوم هي تعطّل الحياة الإنتاجية وسوء ظروف السوق ودمار جزء كبير من المدن والبلدات السورية، بما فيها شبكات المياه والكهرباء والاتصالات الرئيسية وأحياناً السدود والجسور والطرقات الرئيسية، كما نلاحظ أضراراً في عدد كبير من المشافي والمعامل والمدارس، وكل ذلك يصب في صالح مزيد من التراكم في خسائر الاقتصاد السوري ويزيد من كلفة الحرب الاقتصادية.

من الصعب بمكان تقدير تكاليف حرب لما تنتهي بعد، ويتركز التقدير بشكل رئيسي على تراجع عمليات الإنتاج الرئيسي في مختلف القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتجري عمليات مقارنة بينما يفترض أن يكون وما هو واقع، وكذلك يتم تقدير نسب المساكن والبنى التحتية بشكل أولي ودون معاينة على أرض الواقع في كثير من الحالات حيث لا تزال الخسائر الحقيقية لم تنكشف بعد، لذا فإن الجهود التي انصبّت في سبيل تقدير الخسائر في الاقتصاد السوري خلال الفترات الماضية ركزت بشكل رئيسي على الإنتاج والمساكن وبعض المرافق والبنى التحتية العامة.

وتعمل هذه الدراسة التي بين يدينا على دراسة كلفة الحرب العسكرية ككل، ومحاولة تحديد ما أنفقه النظام السوري وشركاؤه عليها طيلة السنوات العشرة الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار فترات الهدن والتصاعد والهدوء العسكري في مختلف المناطق. كما تسعى الدراسة إلى تقدير الكلفة التي تكبدتها الأطراف الرئيسية الأخرى التي تقاتل في صفوف النظام، للتنبؤ بكلفة استمرار الحرب من جهة، ولتمهد لدراسات أخرى للسلم والإعمار والفرص البديلة التي تتعلق بعمليات الإنتاج.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة منهجاً في الحسابات يستند إلى:

- الدراسات السابقة في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي غطتها هذه الدراسة، كتلك التي أعدها البنك الدولي تحت عنوان "آثار الحرب في سورية عام 2017"، وتلك التي أعدتها الإسكوا في عام 2020 تحت عنوان "ثمان سنوات من الصراع"، وكذلك تلك الصادرة عن وورلد فجن في 2021 تحت عنوان "تكلفة الصراع على الأطفال في سورية"، وغيرها من الدراسات.
- آراء الخبراء الاقتصاديين والعسكريين من خلال مقابلات وحوارات سابقة وأخرى خاصة بالبحث نفسه، والتي تتعلق بتقدير التكاليف وحسابات الأرقام التي وردت في هذا البحث.
- حسابات الباحث التي ترتكز إلى دراساته السابقة في هذا المجال مثل "اقتصاد الحرب: العلاقات البينية بين القوى المتصارعة في سورية"، و"أولويات التنمية في الشمال السوري"، وغيرها من الدراسات الصادرة سابقاً، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في بعض الحسابات والأرقام المستخدمة في هذه الدراسة، وكذلك الحسابات المعدة لأغراض هذه الدراسة والتي تم وضع ملخص حولها في الصفحات المقبلة.

أولاً

الكلفة المباشرة على المؤسسات والبنى التحتية والمباني والإنتاج

أولاً

الكلفة المباشرة على المؤسسات والبنى التحتية والمباني والإنتاج

تناولت دراسات عديدة تقدير الخسائر التي حصلت في سورية على مستوى البنى التحتية والإنتاج وكذلك على مستوى الدمار في المنازل والأسواق.

ومن أبرز هذه الدراسة تلك التي صدرت عن البنك الدولي أواخر 2017[1]، والتي قدّرت الخسائر في الإنتاج بحوالي 260 مليار دولار أمريكي، وذلك على أساس التراجع في الناتج المحلي الإجمالي والوقت اللازم لتعويض هذه الخسائر، كذلك قدرت الخسائر في المنازل والبنى التحتية.

وفي أحدث دراسة صدرت عن الإيسكوا، تم تقدير خسائر الاقتصاد السوري بحوالي 450 مليار دولار أمريكي بين خسائر في الناتج المحلي الإجمالي وخسائر في البنى التحتية وأضرار المنازل وذلك في ثمان سنوات من الحرب.

وفي أحد التقارير الصادرة عن وورلد فجن، تم تقدير كلفة الحرب خلال السنوات العشرة 1,2 ترليون دولار[2]، أي بمتوسط كلفة سنوية تُقدر بـ 120 مليار دولار أمريكي تجمع في طياتها مختلف التفاصيل المتعلقة ببنود الخسائر.

ومع هذا فإن هذه التقارير غالباً ركزت على الخسائر المتعلقة بالجانب السكني والبنى التحتية والناتج المحلي، ولم تأخذ بعين الاعتبار تلك المصاريف التي تم دفعها على الحرب، وكذلك لم تأخذ بعين الاعتبار أي خسائر في الفرص البديلة التي كانت عملية إصلاحية قد تحفزها.

وبالمجمل نستطيع تقسيم الخسائر التي حصلت في الاقتصاد السوري والبنى التحتية والمؤسسات إلى ما يلي:

خسارة الناتج المحلي:

- الناتج المحلي السوري بلغ ما يزيد عن 66 مليار دولار مع نهاية 2010[3]، ومع معدل زيادة سنوية يقدر بـ3٪ فإن الناتج المحلي الإجمالي لسورية يتوقع أن يصل إلى 89 مليار دولار أمريكي عام 2020 وذلك في حال لم تحدث أي أزمة في سورية، وفي ظل ثبات الوضع القائم في 2010 على حاله.

  وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي المتحقق بحسب تقديراتنا نستطيع الوصول إلى فروقات في الناتج المحلي خلال عشر سنوات تصل إلى حدود 467 مليار دولار أمريكي (راجع الجدول رقم -1-).

1 Syria tall of war, world bank, https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria

2 Ten years of war in Syria, World vision, March 2021, https://www.wvi.org/newsroom/syria-crisis-response/ten-years-war-syria-has-cost-12-trillion-usd-according-world-vision

3 World bank data: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.

الجدول رقم (1) متوسط خسائر الناتج المحلي الإجمالي وفق سيناريو معتدل (مليار دولار)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	إجمالي
الناتج في وضع طبيعي	67	70	72	74.3	76.5	79	81	84	86.1	90	780
الناتج الفعلي	60	50	44	35	28	23	20	19	18	16	313
الفرق بين الناتجين	7	20	28	39.3	48.5	56	61	65	68.1	74	467

المصدر: تقديرات الباحث

الفرق خلال الـ 10 سنوات بين الناتج في الوضع الطبيعي والفعلي:

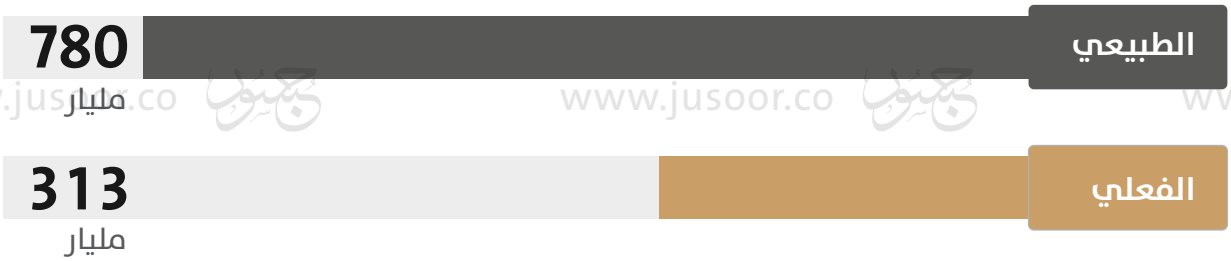

الشكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي في حالتي الحرب والحالة الطبيعية (مليار دولار)

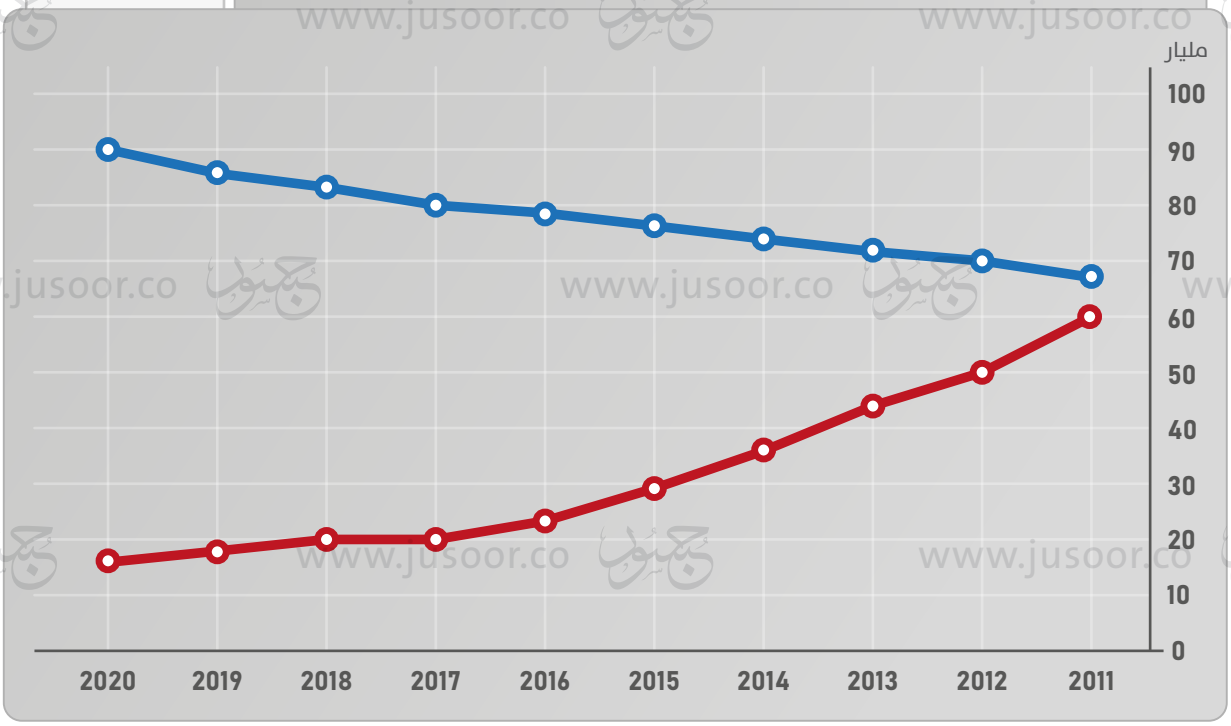

خسارة المساكن والبنى التحتية:

تعرضت مدن الرقة، حمص، حلب، ريف دمشق، درعا وجزء كبير من أحياء دير الزور إضافة لإدلب لأضرار كبيرة أكثر من غيرها من المحافظات، وكذلك نجد أن مدن واسعة في محافظة حماة كذلك تعرضت للدمار ونتحدث هنا عن دمار البنى التحتية وكذلك الدمار في المساكن.

بعض الأحياء تم مسحها بالكامل، كما هو الحال في حي بابا عمرو وبعض أحياء حمص القديمة وكذلك في بعض مناطق تدمر والرقة وحلب، ونلاحظ أن اضرار مناطق ريف دمشق مرتفعة للغاية.

ومن الصعب بمكان تقدير الخسائر في البنى التحتية والمساكن في ظل الظروف الراهنة، ولكن بالاستناد إلى عدد من التقديرات والدراسات[4] التي صدرت في أوقات سابقة، وبمقاربة ما نمتلكه من معلومات للمدن التي أجرينا دراسات في وقت سابق حولها كدرعا وحمص بشكل رئيسي نستطيع تقدير الخسائر في البنى التحتية بأكثر من 80 مليار دولار أمريكي وخسائر السكن بما يزيد عن 30 ملياراً على أقل تقدير ليصبح إجمالي الخسائر في هذا المحور حوالي 110 مليار دولار أمريكي في السنوات العشرة الماضية.

4 أشهرها تقديرات البنك الدولي التي صدرت بتقرير يحمل عنوان آثار الحرب في سورية، راجع التقرير التالي:
The toll of war in Syria, World bank, 2017: https://bit.ly/3bSSm6l

ثانياً

تكاليف النظام المباشرة لخدمة الحرب

يعتبر النظام هو المنخرط الرئيسي في الصراع، والذي سخّر مختلف إمكانياته وإمكانيات الدولة وكذلك رجال الأعمال المحيطين به لخدمة الحرب. ونستطيع تقسيم التكاليف في هذا الإطار إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

01 القسم الأول:

تكلفة العنصر البشري الذي يقاتل في صفوف النظام، ويقصد به عناصر الجيش والأمن والقوات الرديفة لها من قوات دفاع وطني وتشكيلات مرافقة للقوات العسكرية والأمنية في إطار ما يعرف بمجموعات "الشبيحة".

التكلفة البشرية تشمل تكلفة:

- **عناصر الجيش السوري** البالغ تعدادها مطلع 2011 قرابة 400 ألف عنصراً موزعة على القوات البرية والبحرية والجوية، ولكن هذا الرقم أخذ بالانخفاض تدريجياً نتيجة الانشقاقات والتخلف عن الجيش وكذلك الوفيات التي حصلت في صفوف الجنود، ليصل إلى حوالي 100 ألف عنصر[5].

  وقد خضعت هذه القوات كذلك للتعبئة، وتم استدعاء عدد كبير من قوات الاحتياط خلال السنوات الماضية، ولكن بالمتوسط خلال السنوات العشرة التي قضاها الجيش نستطيع أن نقول أن عدد القوات البرية والجوية والبحرية بلغ قرابة 200 ألف عنصراً، بينهم ما لايقل عن 50 ألفاً من الضباط والمتقاعدين. وتعتبر رواتب العناصر من أخفض الرواتب في الفئات الأخرى[6].
- **عناصر الأمن والأفرع المختلفة** في مختلف المناطق السورية، وهو ما يشمل المخابرات العسكرية، والجوية، والأمن السياسي، وأمن الدولة، والجنائية، والجمارك إضافة لقوات الشرطة، وكل هذه القوات تتوزع بين وزارة الداخلية والدفاع. ويقدر عددهم بأكثر من 100 ألف عنصر مع بداية 2011[7]، ورغم أن معظم الأفرع استدعت المحسوبين عليها من مخبرين ومتعاونين وراغبين في التطوع في السنوات الأولى، إلا أن هذه الأفرع قتل من عناصرها وضباطها عدد لا يستهان به خلال المعارك المختلفة، ونستطيع تقدير وسطي عدد هذه القوات بحوالي 75 ألفاً خلال السنوات العشر الماضية.
- **عناصر الشبيحة:** وهي جماعات مدنية موالية للنظام تم تشكيلها لقمع التظاهرات مطلع 2011 ثم نمت هذه الجماعات وتطورت وتغيرت تركيبتها بشكل كبير، ويتوقع أن عناصرها فاقت أحياناً 100 ألف مقاتل، ولكن أعدادها تراجعت بشكل كبير لاحقاً. ونستطيع بالمتوسط أن نُقدر عددها بحوالي 50 ألفاً خلال السنوات العشرة الماضية.
- **القوات الرديفة** المقربة من نظام الأسد ومعظمها قوات أجنبية.

وهنا نستطيع أن نضع الجدول التالي للتوصل للتكلفة المتوسطة لهذا القسم (الجدول رقم 2).

---

5 مقابلة مع العقيد عماد شحود، ضابط منشق عن الجيش السوري، وكذلك: الجيش السوري، الجزيرة نت، 2014/11/9: http://bit.ly/3qkNLOD

6 راجع في هذا المجال، جريدة الحل، رواتب الجيش السوري، 2020/5/31: http://bit.ly/3c2N0op

7 راجع على سبيل المثال: بالأرقام.. العدد الإجمالي لقوات وزارة الداخلية في عموم سوريا، زمان الوصل، 2015/5/26: https://www.zamanalwsl.net/news/article/61078

الجدول رقم (2)

القسم	عناصر الجيش البرية والبحرية والجوية	الضباط والمتطوعون في الجيش	عناصر القوات الأمنية	عناصر الشبيحة
متوسط العدد خلال 10 سنوات (الآلاف)	150	50	75	50
متوسط التكلفة السنوية للعنصر (الدولار)	200	1500	1600	1200
إجمالي التكلفة السنوية (مليون دولار)	30	75	120	60
كلفة عشر سنوات (مليون دولار)	300	750	1200	600
إجمالي	2.85 مليار دولار أمريكي			

المصدر: حسابات الباحث وتقديرات الخبراء

الشكل رقم (2)

متوسط أعداد العناصر البشرية في قوات النظام السوري خلال عشر سنوات (الآلاف)

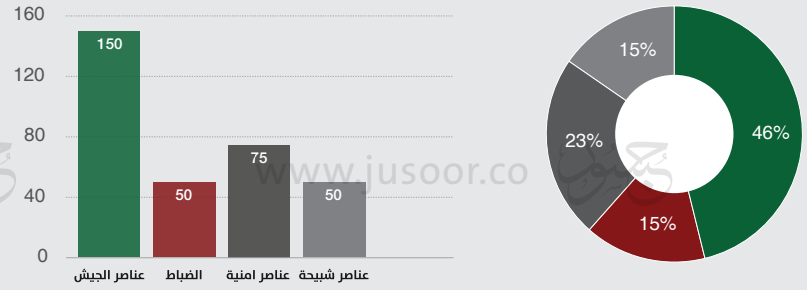

متوسط التكلفة السنوية للعنصر البشري الواحد خلال سنة واحدة (بالدولار)

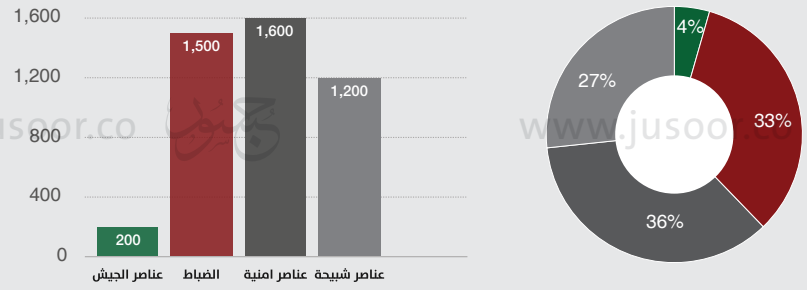

كلفة عشر سنوات (مليون دولار)

02 القسم الثاني:

تكلفة العتاد الذي فقده النظام أثناء الحرب أو قام بإطلاقه كالذخيرة الحية والصواريخ والقذائف وغيرها من المسائل التي تكلفها المعارك الدائرة في سورية.

وهنا نستطيع وضع مصروف الذخيرة الحية بأشكالها المختلفة وكذلك القذائف والصواريخ بمختلف أنواعها، إضافة لمقذوفات الطيران وصواريخه وكلفة تحريك المعدات والآليات والطائرات وغيرها من المسائل المتعلقة بالعتاد والتجهيزات الحربية والأمنية وبموجب هذا البند نستطيع أن نضع الجدول الآتي كملخص للحسابات التي أجريناها:

الشكل رقم (3)

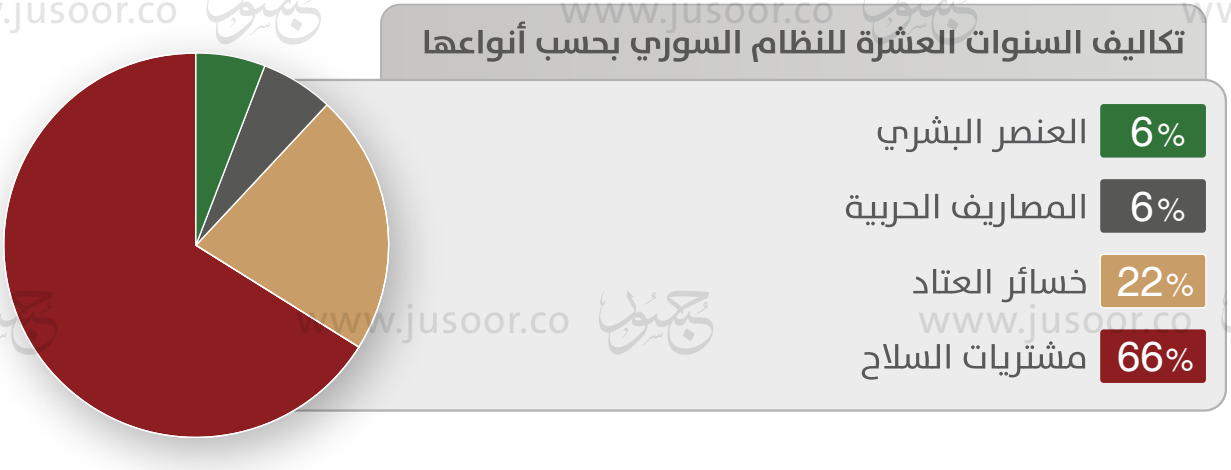

www.jusoor.co

تقديرات الكلفة للمصروفات الحربية لنظام الأسد

الجدول رقم (3)

النوع	العدد اليومي	متوسط الكلفة (دولار)	كلفة يومية	إجمالي سنوي مليون دولار (على أساس وجود هدن لشهرين كل عام)	إجمالي عشر سنوات (مليون دولار)
الذخيرة الناعمة	100000	1	100000	30	300
الذخيرة الخشنة	50000	2	100000	30	300
الهاون	1000	5	5000	1.5	15
قذائف الدبابات	100	100	10000	3	30
الصواريخ	100	1000	100000	30	300
الطيران	10	2000	20000	6	60
غيرها من القذائف	5000	100	500000	150	1500
مازوت	100000	0.5	50000	15	150
بنزين	50000	0.5	25000	7.5	75
كيروسين	10000	1	10000	3	30

المصدر: تقديرات الباحث استناداً لآراء عدة خبراء

إجمالي 2,76 مليار دولار أمريكي

8 في تصريح لرئيس وزراء حكومة النظام قال أن الطلقة الواحدة تكلفهم 1,75 مليون ليرة سورية، أي أنه يتكلم عن آلاف الدولارات. ويُعتقد أن الأمر يتعلق بتكاليف الشحن والنقل والتخزين في ظل الصعوبات التي يواجهها النظام في تأمين مستلزماته، ويبدو أن هذا في مرحلة لاحقة، ونعتقد أن الرقم مبالغ فيه، ولكنه يتم عن صعوبات كبيرة وكلفة عالية في عملية الحصول على الذخائر.
راجع كامل اللقاء: رئيس الحكومة في جلسة حوارية مع صحفيي «الثورة»، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 2017/1/31: https://enabbaladi.net/archives/128212

يضاف له خسائر في العتاد والمعدات وتكاليف الصيانة وغيرها، حيث يتوقع أن النظام السوري فقد أكثر من 5000 قطعة بين دبابة ومدرعة وسيارة وطائرة إضافة للمدافع الثقيلة، كما فقد النظام عدد كبير من الأسلحة الفردية والمتوسطة وغيرها من المسائل.

وتقدر خسائر النظام من الطائرات والدبابات والسيارات والمدرعات بأكثر من 7,7 مليار دولار أمريكي بحسب حساباتنا للمعدات العسكرية التي خسرها حسب ماهو مصرح به، وبمقارنة أسعارها الأصلية المعلنة عنها [9]:

أي أننا نتحدث عن مبلغ إجمالي للخسائر في المعدات والعتاد تفوق 10 مليار دولار أمريكي.

03 القسم الثالث:

هو مشتريات السلاح الجديد الذي قام النظام السوري باستيراده لأغراض الحرب والمعدات الأمنية التي استخدمت خلال هذه الفترة وبحسب العروض التي تم طرحها والتعاقدات مع روسيا ودول أخرى، وهنا نتكلم عن المشتريات الجديدة، عدا عن تلك التي أنتجتها معامل الدفاع في سورية وتلك التي كانت موجودة بالأصل لدى نظام الأسد، ومعظم هذه المعدات لا تزال قيد التشغيل، ولم تتعرض للتلف، ونؤكد على هذه النقطة تجنباً للازدواج في الحسابات. وهكذا نستطيع أن نقدر المشتريات من السلاح والمعدات الأمنية بقرابة 30 مليار دولار أمريكي على أقل تقدير وذلك طيلة السنوات العشر الأخيرة.

ورغم أن إحصاءات ما بعد 2011 كانت شبه غائبة، إلا أن معهد أبحاث السلام (سيبيري) كان يقدر الانفاق العسكري بحوالي 18٪ من إجمالي الانفاق الحكومي سنوياً [10]، إلا أن هذا التقدير يعود إلى ما قبل عام 2011، أي أننا نتحدث عما يقارب من 3,4 مليار دولار أمريكي قبل عام 2011. ويتوقع أن هذا الرقم خضع لزيادة ملحوظة وكبيرة نتيجة لظروف الحرب التي مر بها النظام السوري مما دفعه لزيادة الانفاق.

ويشمل مبلغ 3,4 مليار دولار في مرحلة ما قبل 2011 رواتب العسكريين وبدلاتهم ونفقات أخرى ولكن أيضاً كان يغيب مشتريات السلاح، والعقود التي تجري من قبل النظام مع أي جهة كانت تتم بسرية تامة ودون الإفصاح عنها.

وهنا على سبيل المثال وليس الحصر نلاحظ أن أبرز المؤشرات التي يمكن أن نأخذها بعين الاعتبار هي:

---

9 للتعرف على بعض خسائر العتاد بشكل سنوي، راجع: بالأرقام خسائر مدرعات النظام خلال سبع سنوات، تلفزيون سوريا، 2018/03/28: http://bit.ly/30fLR7h
وكذلك للتعرف على بعض خسائر النظام من الطائرات راجع:
إحصائية غير رسمية حول خسائر النظام وروسيا من الطائرات، عنب بلدي، 2017/12/04: https://www.enabbaladi.net/archives/188870

10 راجع معهد سيبيري على الانترنت، قاعدة البيانات: https://www.sipri.org/databases/armstransfers

اشترى النظام السوري طائرات قتالية تدريبية من طراز ياك 130 عدد 36 طائرة بقيمة تصل إلى 550 مليون دولار وسدد ثمن منظومة إس 300 قرابة مليون دولار.
زادت مبيعات السلاح الروسي بنسبة كبيرة حيث وصلت قيمة الزيادة في 2016 إلى 26 مليار دولار أمريكي بحسب معهد أبحاث السلام الدولي وكان النظام السوري هو الزبون الأول والرئيسي لروسيا.
ولم تكن روسيا المصدر الوحيد للأسلحة للنظام السوري، فقد تسربت معلومات عن شراء أسلحة مطلع 2011 لقمع التظاهرات من جنوب افريقيا بقيمة تزيد عن 50 مليون دولار ويبدو أن الأسلحة كانت لصالح جهات محسوبة على النظام كمجموعات الشبيحة وغيرها[11]، مما يعني قدرة النظام على التحرك لشراء السلاح.
صفقة مدرعات وصواريخ وراجمات في عام 2014 لم يتم التصريح عن قيمتها، ولكن يُقدر السعر بأكثر من 2 مليار دولار أمريكي[12].
هذا يجعلنا نعتقد أن التكاليف التي أنفقها نظام الأسد لخدمة العملية العسكرية في سورية خلال السنوات العشر الأخيرة يتراوح بين 40 و45 مليار دولار أمريكي خلال السنوات العشرة الماضية.
موزع على قرابة 3 مليار دولار أمريكي تكلفة العنصر البشري، وحوالي 10 مليار خسائر العتاد والمصروفات التي تتعلق بها، وكذلك قرابة 30 ملياراً مشتريات للسلاح الجديد مما يعني أننا نتحدث عن قرابة 43 مليار دولار أمريكي ككلفة للحرب.
هذا يعني أن النظام السوري كان يدفع شهرياً مايقرب من 358 مليون دولار أمريكي لخدمة الحرب، ويومياً حوالي 12 مليون دولار أمريكي كمصروف لقواته العسكرية والأمنية المنتشرة في كل الأراضي السورية وذلك يشمل طلعات الطيران والقصف وكذلك الذخائر والمقذوفات اليومية إضافة لخسائر المعدات أثناء الحرب.

11 للمزيد راجع: حزب معارض في جنوب إفريقيا يكشف المستور: توريد أسلحة لنظام أسد وقيادي لأورينت يتهم الأمم المتحدة، أورينت نت، 2020/12/17: http://bit.ly/30vEysB

12 للمزيد راجع: نظام الأسد يحصل هذا الشهر على أكبر صفقة سلاح خلال 2014، السورية نت، 2014/12/15: http://bit.ly/3uSQZwi

ثالثاً

التكاليف التي تحملتها روسيا

التكاليف التي تحملتها روسيا

شاركت روسيا في الحرب السورية عبر قاعدة عسكرية رئيسية وقوات برية ومستشارين عسكريين في سورية وفي بعض الحالات كان هناك جنود روس يقاتلون على الأراضي السورية، ولكن التكلفة الرئيسية تتركز على الطلعات الجوية بشكل رئيسي وتعد خسائر روسيا التي اشتبكت في الحرب السورية نهاية عام 2015 ومضى على تدخلها أكثر من خمس سنوات استطاعت خلالها أن تنفذ عدد كبير من الضربات الجوية التي تزيد عن ستين ألف طلعة جوية .

وقدّرت تكاليف الأعمال العسكرية اليومية لروسيا[13] بأكثر من 2,3 مليون دولار لتصل أحياناً لـ4 مليون دولار بحسب دراسة أعدها المعهد البريطاني للدفاع ولكن يعتقد أن هذه التكاليف قلّت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث خففت[14] روسيا من قصفها وطلعاتها، ولكن يمكن اعتماد تكلفة الطلعة كتكاليف مباشرة للتدخل الروسي.

ويمكن أن نقدّر كلفة الطلعة العسكرية الواحدة لروسيا حوالي 15 ألف دولار أمريكي، يضاف لها تكاليف غير مباشرة بحوالي 5 آلاف دولار هي تكلفة الرواتب ومصاريف الجنود العاملين في سورية، مما يعني أن الكلفة قد تصل إلى 20 ألف دولار أمريكي وفق تقديراتنا القريبة من تقديرات فنية كثيرة، وهذا يعني أن الكلفة الكلية للتدخل الروسي تقدر بحوالي 1,2 مليار دولار أمريكي، أي بتكلفة شهرية تقدر بحوالي 20 مليون دولار أمريكي، وبكلفة يومية تصل إلى حوالي 700 ألف دولار أمريكي خلال خمس سنوات فقط.

ويعتقد أن روسيا أنفقت على عمليات تجهيز قواعد عسكرية ونقل ومراقبة واستخبارات مبالغ إضافية قد تصل إلى حوالي 800 مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية، مما يرفع كلفة التدخل الروسي لأكثر من 2 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الماضية، ويجعل كلفة التدخل اليومية حوالي 2,8 مليون دولار أمريكي والكلفة الشهرية 33,4 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (4) مقارنة متوسط التكلفة اليومية العسكرية للنظام وحلفائه (مليون دولار)

13 روسيا تكشف عدد الطلعات الجوية في سوريا والمواقع التي دمرتها، أورينت نت، 2018/10/20: http://bit.ly/3rzEynj

14 بالأرقام كم أنفقت روسيا في سورية، الخليج أونلاين، 2019/08/15: http://khaleej.online/gmQ2dj

رابعاً

التكاليف التي تحملتها إيران

التكاليف التي تحملتها إيران

شملت تكاليف إيران تكلفة التدخل الإيراني المباشر المبكر منذ مطلع 2011، وكذلك تكاليف الميليشيات المدعومة من قبلها وعلى رأسها حزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى التي انخرطت في الصرع بقوة وتكلّفت بشكل كبير نتيجة وجودها على الأرض بشكل كبير وانتشارها على رقعة واسعة.

كما أن تكاليف إيران لم تقتصر على العمليات القتالية فقط، بل شملت عمليات استخبارات وتدخلات في المؤسسات المدنية، إضافة لتدخل في بعض المؤسسات المدنية التعليمية والدينية وكذلك في قطاع الإسكان والنقل والزراعة وقدمت إيران مبالغ مالية للنظام السوري منذ بداية الحرب لدعم صموده.

ونستطيع أن نقسم التكلفة التي قامت إيران بدفعها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

المبالغ التي قدمتها للنظام السوري بشكل مباشر:

وتشمل الخط الائتماني الذي منحه الإيرانيون لنظام الأسد والمبالغ المباشرة التي أرسلوها للنظام أو لأحد مؤسساته ويتوقع أن إيران قدمت مبلغاً يصل إلى 15 مليار دولار على شكل أموال لتوريد النفط أو المواد الغذائية الإيرانية منذ 2011 وحتى نهاية 2020 وكانت جيسي شاهين المتحدثة باسم استيفان ديمستورا قالت أن متوسط انفاق إيران سنوياً يصل إلى 6 مليار دولار أمريكي أي أنها صرفت 60 ملياراً حتى الأن على الحرب في سورية ويتوقع أن الرقم الأخير يشمل تمويل الميليشيات[15] والمبالغ التي تكلفتها نتيجة تدخلها المباشر.

المبالغ التي صرفتها على ميليشياتها:

أنفقت ايران على حزب الله بشكل سنوي مبلغ بين 600 و800 مليون دولار، وللحزب أيضاً موارده الخاصة، كذلك فإنّ لدى ميليشيات أخرى ممولة من إيران تواجد عسكري في سورية كميليشيا زينبيون وفاطميون وغيرهما، وأحياناً دعمت إيران بعض الميليشيات العراقية رغم أن لها تمويلها الخاص من الموازنة العراقية الرسمية، ولكن أمدتها على أقل تقدير بالذخائر والاستشارات والمعلومات الاستخباراتية. ويتوقع أن العنصر في هذه المليشيات يتلقى مبالغ تصل لأكثر من 1000 دولار أمريكي[16] ، كونه يقاتل في أماكن خطرة ويعيش ظروف صعبة كما يحصل ذوو القتلى منهم على مبالغ كبيرة نسبياً تصل لعشرة آلاف دولار أحياناً كتعويض، مما يعني أن ايران التي ترعى عشرات آلاف العناصر في سورية تتكبد تكلفة كبيرة بشكل شهري كرواتب إضافة إلى أنها تنفق مبالغ على الذخائر والمعدات.

15 للمزيد راجع: إنفاق إيران في الحرب السورية، الحرة، 2020/2/23: https://arbne.ws/3ltp1mA

16 تقرير حول أرقام إنفاق إيران في سورية، الجسر برس، 2020/5/10: http://bit.ly/3rpclz9

المبالغ التي تكلفتها بشكل مباشر نتيجة وجودها العسكري في سورية:

حيث يتواجد -منذ مطلع الثورة في 2011- ضباط إيرانيون ومسؤولون مدنيون وعسكريون لمتابعة الأحداث، وكذلك عناصر من الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس إضافة للتواجد الاستخباراتي الإيراني في مختلف الأراضي السورية، حيث بنت إيران في أوقات لاحقة قواعدها العسكرية الخاصة ولم يقتصر وجودها على الانتشار بين الجنود السوريين كما في منطقة اللجاة في درعا على سبيل المثال وفي مطار دمشق الدولي وغيرها من المناطق التي تعد إيرانية خالصة تحوي مئات العناصر الإيرانية.

وكملخص لما ورد، أعلاه نستطيع أن نخلص إلى أن مجمل تكاليف إيران في سورية تقدر بين 5 إلى 6 مليار دولار أمريكي سنوياً، وهذا يعني أنها أنفقت 50 ملياراً على أقل تقدير خلال السنوات العشرة الأخيرة أي قرابة نصف مليار دولار في الشهر الواحد وحوالي 15 مليوناً في كل يوم.

الشكل رقم (5) متوسط التكلفة الشهرية العسكرية للنظام وحلفائه (مليون دولار)

www.jusoor.co

الشكل رقم (6)

متوسط التكلفة السنوية العسكرية للنظام وحلفائه (مليار دولار)

الشكل رقم (7)

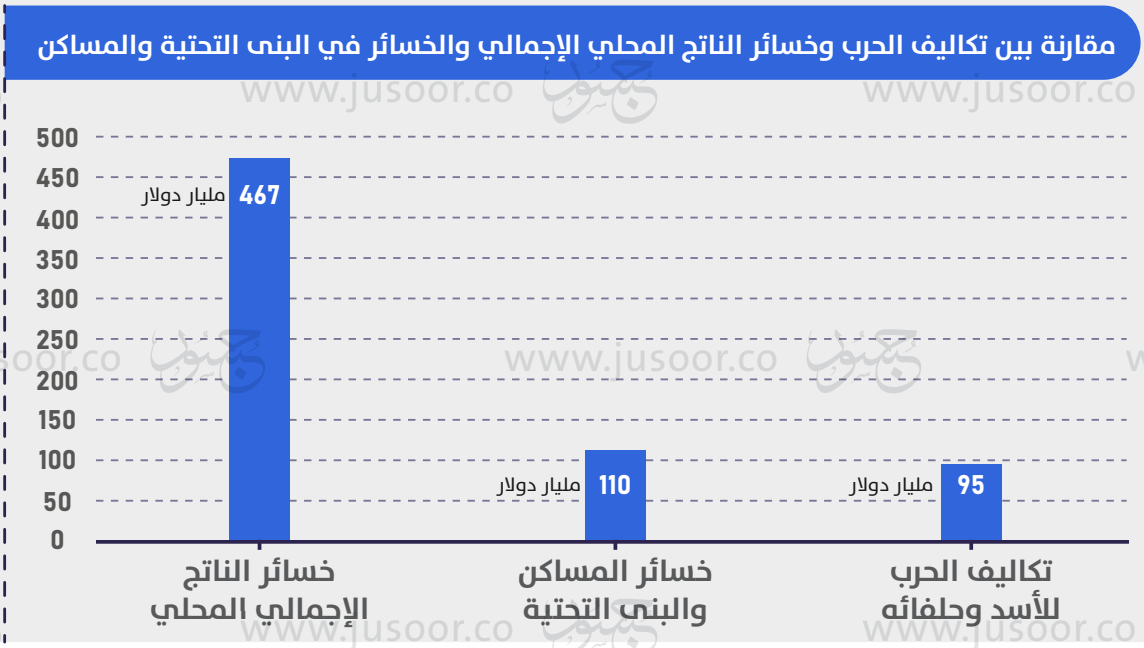

الخلاصة والنتائج

- إيران هي التي دفعت الكلفة الأكبر في الحرب السورية من حيث التكاليف اليومية وإجمالي التكاليف، وذلك في سبيل تمويل عشرات الآلاف من الميليشيات وتكلفة لتواجدها المباشر عسكرياً ومدنياً وفي سبيل إجراء تعديلات جوهرية في المجتمع السوري.
- تحمل نظام الأسد كلفة كبيرة تصل إلى 43 مليار دولار أمريكي خلال السنوات العشرة الماضية كتكلفة لتمويل انتشار قواته العسكرية وتأمين الذخائر والسلاح والأطعمة والمستلزمات الرئيسية للمقاتلين، مما يعني أنه يتكلف يومياً بكلفة تصل إلى 12 مليون دولار أمريكي، والكلفة الإجمالية التي دفعها النظام تزيد عن موازنة حكومته التي أعدها لعام 2021 بأكثر من 14 ضعفاً على أقل تقدير.
- تحمّلت روسيا التكلفة العسكرية الأقل نتيجة لتأخرها في التدخل العسكري حيث بدأت فعلياً أواخر عام 2015 هذا من جهة ومن جهة أخرى نتيجة لتركيز عملياتها العسكرية على الطلعات الجوية والاستشارة والتخطيط مع قوات عسكرية قليلة العدد على الأرض.
- تبلغ إجمالي تكلفة تمويل العمليات العسكرية لنظام الأسد وحلفائه أقل من 100 مليار دولار خلال السنوات العشرة الماضية وهي أقل من الخسائر التي تسببتها في البنى التحتية والمساكن وكذلك أقل بكثير من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقدر كلفة العمليات العسكرية وخسائر الاقتصاد السوري والبنى التحتية والمساكن بأكثر من 670 مليار دولار أمريكي، وهي كلفة كبيرة قد لا يحتاج الاقتصاد السوري لتعويضها بين عشرة سنوات إلى 15 عشر عاماً في حالة الاستقرار ووفقاً للظروف السائدة في سورية.
- لو تم إنفاق المبلغ الذي تكبده نظام الأسد وحلفائه إضافة لخسائر الاقتصاد السوري على المواطنين السوريين المفترض أن يتواجدوا في سورية عام 2020 والبالغ عددهم قرابة 25 مليون نسمة في الوضع الطبيعي، لحصل كل فرد على مبلغ يُقدر بأكثر من 26 ألف دولار أمريكي، ولحصلت الأسرة السورية على مبلغ متوسط يقدر بـ 135 ألف دولار أمريكي، وهو ما يزيد عما تحصل عليه كثير من الأسر الخليجية والأوربية الغنية في العام الواحد.

التكاليف الاقتصادية للحرب
في سورية خلال عشر سنوات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

www.jusoor.co